

مذكرة توقيف من الجناية الدولية بحق الليبي التهامي خالد



أمرت المحكمة الجنائية الدولية اليوم الاثنين باعتقال الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي الليبي التهامي محمد خالد قائلة إنه مشتبه بارتكابه جرائم حرب و#جرائم ضد الإنسانية لدوره في قمع المعارضة إبان حكم معمر القذافي

وقالت المحكمة في بيان إن القضاة أقرروا المذكرة الصادرة في 2013 بحق التهامي في تهمة منها التعذيب و#الاضطهاد وذلك بناء على طلب من المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا

ويشتبه بأن التهامي "مسؤول عن أربع جرائم ضد الإنسانية (السجن، والتعذيب، والاضطهاد وأفعال إنسانية أخرى) يدعى بارتكابها في ليبيا بين 15 شباط/فبراير 2011 و 24 آب/أغسطس 2011

كما يشير البيان إلى "ثلاث جرائم حرب (التعذيب، والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية) يدعى بارتكابها في ليبيا بين أوائل آذار/مارس 2011 على الأقل و 24 آب/أغسطس 2011

وأنذاك، كان القذافي يواجه انتفاضة قمت بقسوة. وكان التهامي مسؤول "هيئة الأمن الداخلي" المكلفة بـ"تنفيذ أوامر القذافي"، حسب البيان

وكان مجلس الأمن الدولي أحال، بموجب القرار 1970 الصادر في 26 شباط/فبراير 2011، حالة ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة. وفي الثالث من آذار/مارس 2011، قرر المدعي العام فتح التحقيق

والتهامي خالد من مواليد منطقة جنزور غرب طرابلس عام 1942، وكان معروفا بالعديد من الأسماء المستعارة، كما كان بحوزته "على الأقل 10 جوازات سفر مختلفة، بعضها صدر بأسماء أخرى

وأشارت وسائل إعلام ليبية إلى أن التهامي اعتقل في القاهرة في نيسان/أبريل 2012، لكن أفرج عنه لعدم وجود أمر بتوقيفه. ومنذ ذلك الحين، يسود اعتقاد بأنه يعيش متخفيا عن الأنظار